

المطلب الأول: طريقة النسب المالية لتقييم الأداء في البنوك الإسلامية

1- عناصر ميزانية البنوك الإسلامية:

من أجل تقييم أداء وطريقة عمل البنك كان لابد من معرفة مصادر موارده وأوجه استخدام هته الموارد ويتجلى هذا في الميزانية ، اضافة لذلك نجد أن الطرق التقليدية تعتمد أساسا على عناصر الميزانية وبنودها لتقييم الأداء في البنوك ، حيث تعبر هته الأخيرة عن الوضع الاقتصادي للبنك ومركزه المالي، وتُمثل كذلك أهم القوائم المالية التي تصل إليها الادارة المالية للبنك آخر السنة ، لكونها تتألف من جانبين: جانب الأصول وهو ما يُمثل ممتلكات البنك وحقوقه لدى الغير ،

و الجدول التالي يقدم نموذج للميزانية في البنوك الإسلامية:

جدول رقم 1-2 : نموذج لميزانية بنك اسلامي

المطلوبات أو الخصوم		الموجودات أو الأصول	
1- الموارد الذاتية (حقوق الملكية): 1-1 رأس المال المدفوع، 2-1 الاحتياطات الاجبارية (القانونية)، 3-1 الاحتياطات الاختيارية (الخاصة)، 4-1 الأرباح المرحلة (المحتجزة) المدورة من بداية السنة، 5-1 الربح المتحقق من خلال السنة، 6-1 علاوات الاصدار إن وجدت.	-1	1- أصول (موجودات) نقدية	
		1-1 نقد في الصندوق	
		2-1 أرصدة لدى البنك المركزي،	
		3-1 أرصدة لدى المصارف المحلية،	
		4-1 أرصدة لدى المصارف المراسلة.	
2- الموارد الخارجية (الودائع): 1-2 الحسابات الجارية، 2-2 حسابات التوفير (الادخار)، 3-2 حسابات الاستثمار لأجل مختلفة، 4-2 حسابات الودائع ثابتة الأجل المحدد.	-2	2- استثمارات سائلة	
		1-2 استثمارات محلية (أسهم، محافظ، صناديق استثمار)،	
		2-2 استثمارات دولية (أسهم، محافظ، صناديق استثمار).	
3- الموارد الأخرى: 1-3 احتياطات وأنصبة غير مخصصة للتوزيع، 2-3 توزيعات أرباح وودائع استثمار 3-3 تأمينات نقدية مقابل الاعتمادات وخطابات الضمان، 4-3 تخصيصات مختلفة لمواجهة مخاطر الاستثمار والمخاطر الأخرى، 5-3 دائنون وأرصدة دائنة أخرى.	-3	3- تمويلات لأجل مختلفة	
		1-3 تمويلات قصيرة الأجل (قرض حسن، مشاركة قصيرة الأجل...)	
		2-3 تمويلات متوسطة وطويلة الأجل (تمويل عقارات، مشاريع ، مرابحة طويلة الأجل ...)	
		4- استثمارات رأسمالية	
		1-4 مساهمة في مشروعات قائمة (قديمة) 2-4 مساهمة مشروعات جديدة	

5-	أصول (موجودات) أخرى
	1-5 أصول ثابتة (صافي بعد الإهلاك)،
	2-5 أرصدة مدينة متنوعة،
	3-5 مخزون سلعي،
	4-5 متاجرة في العقارات.

المصدر: قحطان رحيم وهيب، مصادر الأموال واستخداماتها في العمل المصرفي الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية، بغداد، 2006، ص 13-19.

1-1 عناصر الأصول في البنك الإسلامي:

تسمى أيضا بالموجودات أو الاستخدامات ، وتُعرف على أنها كيفية توظيف الأموال المحصل عليها ، ويعتمد البنك الإسلامي في هذا على مجموعة متعددة من أساليب وصيغ الاستثمار وفق الشريعة الإسلامية ، وتتوزع استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية بشكل عام بين العناصر التالية:

أ- أصول نقدية :

وتمثل جميع النقود المحتفظ بها في صندوق البنك ، أو مجموعة الأرصدة لدى البنوك المحلية أو الخارجية ، كذلك الاحتياط القانوني المخزن لدى البنك المركزي.

ب- استثمارات سائلة:

وتُعتبر عن محفظة البنك من خلال استثماراته في أسهم الشركات والبنوك الإسلامية الأخرى بغية التحصل على أرباح متوقعة.

ت- تمويلات لأجل مختلفة:

وتشمل تمويل المشاريع بصيغة المرابحة أو المشاركة أو مختلف الأساليب الأخرى التي تم التطرق لها سابقا ويتم تقسيم هذا العنصر حسب المدة الزمنية للتمويل إلى:

تمويل قصير الأجل : مثل التمويل الاستهلاكي ، القرض الحسن ، بيع السلم ، المرابحة قصيرة الأجل...إلخ.

تمويل متوسط وطويل الأجل : مثل المضاربة ، المشاركة المنتهية بالتملك ، البيع التأجيري (الإجارة المنتهية بالتملك) ، البيع بالتقسيط...إلخ

ث- استثمارات رأسمالية:

وذلك من خلال المشاركة في رأس مال مشاريع قائمة ، أو تأسيس مشاريع جديدة ، وكذلك المساهمة في رأس مال مشاريع جديدة حديثة النشأة بهدف الحصول على أرباح من هذه المشاريع.

ج- أصول أخرى:

وتُعتبر عن ممتلكات البنك العينية كالأراضي والبناءات والعقارات ، كذلك المخزون السلعي في محالة مشاركتها في مشاريع تخص بالمتاجرة بالسلع ، الأمر الذي يُبرز تنوع نشاط البنك الإسلامي ، مقارنة بغيره من البنوك.

2-1 عناصر الخصوم في البنك الإسلامي:

يمكن القول عامة بأن عناصر الخصوم في البنك الإسلامي تعبر عن مصادر أمواله التي يستخدمها فيما بعد متمثلة في المصادر الذاتية من رأس ماله ومصادر خارجية كالودائع بأنواعها.

أ- الموارد الذاتية (الداخلية):

ويقصد بها (الموارد المتاحة في هيكل التمويل بالميزانية والتي يمتلكها البنك ، وهي المصادر التي يعتمد عليها البنك الإسلامي في بدء حياته ثم يستمر دورها مع اتساع أنشطته وعملياته وتبدأ برأس المال ، ثم يضاف إليها ما يحتجز من الأرباح وما يحدد من إحتياطيات بأنواعها المختلفة¹ ، وتقسم عادة الى:

رأس المال المدفوع : يمثل مجموع الاموال التي قام المؤسسون والمساهمون بدفعها عدا ونقدا مقابل حصولهم على الأسهم العادية التي قام البنك بإصدارها أو طرحها للاكتتاب.

الاحتياطيات بأنواعها : سواء كانت احتياطيات قانونية مودعة لدى البنك المركزي أو احتياطيات اختيارية ، وتُعتبر عن مبالغ مستقطعة من ربح البنك لمواجهة المخاطر كنقص السيولة و المحافظة على سلامة رأسماله وعلى ثبات قيمة ودائعه وموازنة أرباحه.

الأرباح المحتجزة : أحيانا بعد توزيع الأرباح على المساهمين يبقى جزء منها لم توزع فيلجأ مجلس ادارة البنك الى احتجاز المبلغ المتبقى للأعوام القادمة أو اضافتها للاحتياط أو يرفع بها رأس المال.

علاوة الاصدار : وهي المبالغ التي يقرر مجلس الادارة إضافتها الى سعر السهم المصدر على شكل نسبة مئوية وهكذا زيادة على سعر السهم المصدر من قيامه بإصدار أسهم جديدة للاكتتاب¹.

¹ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، " الادارة الاستراتيجية بين البنوك الإسلامية " ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، جدة ، 2004 ، ص11.

ب- الموارد الخارجية:

ويقصد بها الاموال التي يحصل المصرف عليها من البيئة التي يعمل فيها ولا تكون ملكا له كالمصادر الذاتية. وتعد الودائع بأشكالها المختلفة اهم انواع المصادر الخارجية لأموال المصارف الإسلامية ، وقد تم التطرق في الفصل السابق الى الودائع بأنواعها.

ت- الموارد الأخرى:

وتشمل أرصدة دائنة أخرى كمصاريف الكهرباء والماء والضرائب وغيرها ، ومبالغ مخصصة لمواجهة المخاطر في المستقبل أو مواجهة نقص في قيمة الأصول... إلخ.

2- طريقة النسب المالية لتقييم الأداء في البنوك الإسلامية:

تستعمل الادارة في البنوك الإسلامية أساليب التحليل المالية بأدواته المختلفة والمتنوعة والمتمثلة في مجموعة من النسب المالية تساعد في اتخاذ القرار و كذلك في عملية الرقابة والتنبؤ بالمستقبل ، وذلك من خلال فهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية البنكية ثم تحليلها وتفسيرها ، ومقارنة المؤشرات أو النسب المتحصل عليها مع مؤشرات البنوك المماثلة لها ، أو مقارنة هذه المؤشرات المالية في السنة المحددة مع مثيلاتها في السنوات السابقة لنفس البنك، أو مقارنة النسب المتحصل عليها مع النسب المخططة من قبل الادارة ، هذا ما يبين الانحرافات بين الأداء الفعلي والأداء المخطط له ومن ثم القيام بالإجراءات التصحيحية اللازمة لتعزيز الأداء البنكي، ومن بين هذه المؤشرات والنسب المالية المستخدمة نسب النشاط ونسب المديونية ونسب المردودية ونسب السيولة سنلخصها فيما يلي:

1-2 نسب النشاط:

تعبر نسب النشاط على مدى كفاءة البنك في استخدام وإدارة أصوله وموارده المالية ، كما أنها تبين العلاقة بين الاستثمار في عناصر الأصول والإيرادات المحققة ، وللوقوف على ذلك فإنه يجب إجراء مقارنة بين مستوى الإيرادات وحجم الاستثمار في مختلف الأصول ، وتمتاز هذه النسب عن النسب الأخرى في كونها توفر مؤشرا ديناميكيا وذلك لأخذها بعين الاعتبار البعد الزمني عند تحليلها لقائمة المركز المالي²، وتنقسم الى:

¹ هندرين حسن، دور المصارف الإسلامية في تطوير النشاط المصرفي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 28، 2011، ص 103.

² Abdus Samad, *Performance of Interest-Free Islamic Banks vis-à-vis Interest-Based Conventional Banks of Bahrain*, *Journal of Economics and Management* Vol.12, No.2, 2004, p: 6.

2-1-1 معدل دوران الأصول الثابتة:

يتم الحصول على هذه النسبة وذلك بقسمة صافي الإيرادات على الأصول الثابتة ، وتعد هذه النسبة مؤشرا على مدى كفاءة البنك في استغلال أصوله الثابتة لتوليد الإيرادات وكل زيادة في هذا المعدل عن المعدل المتوسط للنشاط ، قد يعني إما الاستغلال الأمثل لأصول البنك الثابتة ، وإما أن حجم الاستثمارات في تلك الأصول يقل عن المستوى المطلوب ، أما إذا كان المعدل اقل من مثيلته على مستوى النشاط ، فإن هذا يعني إما انخفاض في استغلال الأصول الثابتة أو المغالاة في الاستثمار فيها مما يتطلب تخفيض حجم الأموال المستثمرة في هذه الأصول¹، ويعبر عليه بالصيغة الرياضية كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

2-1-2 معدل دوران الأصول المتداولة

تدل هذه النسبة على مدى كفاءة البنك في استغلال أصوله المتداولة لتوليد الإيرادات وبالتالي تحقيق الربح والتقليل من الاعتماد على القروض ويتم الحصول على هذه النسبة بقسمة الإيرادات على الأصول المتداولة، ويعد هذا المعدل بمثابة مؤشر على مدى كفاءة البنك في إدارة ورقابة عناصر أصولها الأكثر تداول².

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}}$$

2-1-3 معدل دوران إجمالي الأصول:

يعد هذا المعدل شاملا مقارنة مع المعدلات السابقة حيث يبين مدى كفاءة البنك في استخدام أصوله المختلفة ويتم حساب هذا المعدل بقسمة الإيرادات على إجمالي الأصول³:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

2-2 نسب المردودية :

تقسم المردودية في البنوك الى نوعين المردودية الاقتصادية وتعني قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال استغلال رأس المال المستثمر ، و المردودية المالية وتتمثل في المقارنة بين الأموال المستغلة والنتائج المحققة ، ولكل نوع مجموعة من النسب لتقييمها نذكر منها:

¹ Ari Kuncara Widagdo, Siti Rochmah Ika, *the Interest Prohibition and financial performance of Islamic Banks: Indonesian Evidence*, International Business Research, Vol.1, No.3, Jul 2008, p: 101.

² عاطف ولیم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006 ، ص 97.

³ شوقي بورقية، مرجع سابق، ص 63.

1-2-2 نسب المردودية المالية: (معدل العائد على حقوق الملكية)

أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة ، مؤشرا متكاملًا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة وقد أستخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف دافيد كول ، كإجراء لتقييم أداء المصارف ، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم وأرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها¹.

حيث يمكن قياس النسبة المئوية للعائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان أفضل بالنسبة للبنك ، لأنه يمكنه من توزيع نسبة أكبر من الأرباح على المساهمين وكذلك زيادة نسبة الأرباح المحتجزة (الاحتياطيات)².

معدل العائد على حقوق الملكية Return On Equity يعبر عليه بالعلاقة الرياضية التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة (إجمالي حقوق الملكية)}}{\text{Return On Equity}}$$

1-2-2 نسب المردودية الاقتصادية : معدل العائد على الاستثمار

يحظى العائد على الاستثمار بأهمية كبيرة ، لذلك يُنصح في معظم الأوقات بحساب العائد على الاستثمار قبل تطبيق المشروع الاستثماري على أرض الواقع.

يقيس معدل العائد على الاستثمار (Retutn On Asset) مدى قدرة البنك في استخدام مجموع أصوله وتعتمد هذه النسبة إلى حد كبير على الأرباح التي تتحقق من هذه الأصول، ويعبر عليها بالصيغة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية} / \text{مجموع الأصول}}$$

$$\text{أو} \quad \text{المردودية الاقتصادية} = \text{هامش الربح} \times \text{منفعة الأصول}$$

$$\text{حيث هامش الربح} = \frac{\text{النتيجة الصافية} / \text{إجمالي المبيعات}}$$

$$\text{و منفعة الأصول} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات} / \text{مجموع الأصول}}$$

¹ محمد علي محمد العقول، قياس كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 1997، ص46.

² عبد الرحمن فائز الشهري، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 1994، ص64.

فهذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ ، فمثلا إذا حققت مؤسسة ما عائد على الأصول مرتفع فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف ، وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع ، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول ، أو عن طريق

التحسين في كلا المجالين ، بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما¹.

3-2 نسب السيولة:

تختص هذه النسب بقياس مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته و مقابلة السحوبات المفاجئة من المتعاملين في مواعيد استحقاقها دون أي تأخر قد يعرض المصرف للخطر²، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة البنك في تلبية القروض الإضافية، ويفضل أن تقاس السيولة بنسبة الأصول السائلة وشبه السائلة إلى الودائع، وهناك العديد من النسب يمكننا من قياس سيولة البنك نلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم 2-2: تعداد نسب السيولة المستخدمة في البنوك الإسلامية

نسب السيولة	الصيغة الرياضية	الشرح
نسبة الاحتياطي النقدي القانوني	أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي / (إجمالي الودائع + التزامات أخرى*)	تحدد النسبة بموجب قانون و بشكل الزامي من قبل البنك المركزي
نسبة الرصيد النقدي	(رصيد مودع لدى البنك المركزي + نقدية جاهزة لدى البنك) / (قيمة إجمالي الودائع + التزامات أخرى)	تمثل المعيار الذي يمكن البنك من معرفة نسبة الرصيد النقدي أو سيولة البنك لا قيمته
نسبة السيولة العامة	(رصيد مودع لدى البنك المركزي + نقدية جاهزة البنك + أصول شديدة السيولة) / (إجمالي الودائع + التزامات أخرى)	تحدد مدى قدرة البنك على سداد التزاماته المستحقة بشكل عام، وذلك بالاعتماد على أصوله السائلة والشديدة في نفس الوقت

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا على مجموعة من المراجع³.

¹ طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 81-82
² كرومي أسية، تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، العدد 5، 2016، ص 136
³ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، بحث رقم 66 ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2004 ، ص: 145-148 بالتصرف.
 (*) حيث أن الالتزامات الأخرى تتمثل في الشيكات، الحوالات والاعتمادات مستحقة الدفع، وبشكل عام الأرصدة النقدية المستحقة للبنوك الأخرى.

4-2 نسب المديونية:

تعتبر هذه النسب على مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصوله بالمقارنة مع أمواله الخاصة ، أي توضح العلاقة بين الديون والأموال الخاصة ، ويهتم الدائنون بهذه النسب لأنها تعتبر بالنسبة لهم بمثابة مؤشر على ما إذا كان من الصواب منح المؤسسة قروض إضافية ، أم أن الأمر غير ذلك نظرا لضخامة الأموال التي سبق للمؤسسة اقتراضها¹، ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم 2-3: تعداد نسب المديونية المستخدمة في البنوك الإسلامية

نسب المديونية	الصيغة الرياضية	الشرح
نسبة القروض الى مجموع الأصول	مجموع الديون/ مجموع الأصول	تمثل درجة مساهمة المقرضين في تمويل أصول البنك
نسبة هيكل رأس المال	الديون طويلة الأجل/ الأموال الدائمة	تقوم بإبراز أهمية الديون طويلة الأجل في تركيبية رأس المال

المصدر: من اعداد الطالبة

¹ شوقي بورقية، مرجع سابق، ص 70.

المطلب الثاني : مؤشرات قياس خلق القيمة:**1- مؤشرات قياس خلق القيمة:**

يمكن تقسيم مؤشرات قياس خلق القيمة حسب طبيعتها إلى ثلاثة أقسام:

1-1 مؤشرات ذات طبيعة محاسبية:

والتي سادت إلى غاية الثمانينات من القرن الماضي ، حيث كانت المؤسسات تعتمد على النتيجة الصافية و العائد على السهم لقياس خلق القيمة ، ثم بعد ذلك بدأت المؤسسات تعتمد على مؤشرات محاسبية أخرى تمثلت أساسا في كل من معدل العائد على الأموال الخاصة و معدل العائد على الاستثمار.

1-2 مؤشرات ذات طبيعة اقتصادية:

تتمثل مؤشرات ذات الطبيعة الاقتصادية أساسا في القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) و التي يمكن توضيحها من خلال النقاط التالية:

- تعريف مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة:

ظهر هذا المؤشر على أعقاب المؤشرات المحاسبية التي اعتبرت غير دقيقة من جانب القيمة الحقيقية ، لأنه لا تأخذ بعين الاعتبار جانب المخاطرة ، و لعل أهم المؤشرات ذات الطبيعة الاقتصادية تتمثل في القيمة الاقتصادية المضافة أو ما يسمى بالربح الاقتصادي ، حيث تقيس القيمة الاقتصادية المضافة ثروة المؤسسة لدورة ما مع الأخذ في الحسبان تكلفة الديون و الأموال الخاصة ، و يركز مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة إلى الوصول إلى مستوى النتيجة من خلال القيمة المضافة لأنها تحسب بعد تعويض كل من الدائنين و المساهمين على أساس المبالغ المستثمرة في المؤسسة¹، و يمكن الوصول إلى القيمة الاقتصادية المضافة من خلال المعادلة التالية:

حيث أن:

PE: الربح الاقتصادي أو القيمة الاقتصادية المضافة.

AE: الأصل الاقتصادي.

Re: المرودية الاقتصادية بعد الضريبة.

K: التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال.

¹ James L. Grant, *Foundation of Economic Value Added, second edition, John Wiley & Sons, Inc, Hoboken, New Jersey, 2003, p: 19.*

أو: القيمة الاقتصادية = نتيجة الاستغلال قبل الضريبة - التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال.

3-1 مؤشرات ذات طبيعة بورصية:

تعتبر القيمة السوقية المضافة أو ما يسمى بخلق قيم البورصة و العائد الإجمالي للمساهمين أهم مؤشرين لقياس خلق القيمة:

1-3-1 القيمة السوقية المضافة Merket Value Added:

و هي الفرق بين قيمة الأموال الخاصة زائد الديون و بين القيمة المحاسبية لمجموع الأصول و يعبر عنها بالوحدة النقدية، و يمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

القيمة السوقية المضافة = رسملة البورصة + قيمة الديون الصافية - القيمة المحاسبية لمجموع

الأصول

و في حالة عدم توفر المعلومات الكافية نفترض أن قيمة الديون الصافية تساوي القيمة المحاسبية و بالتالي تصبح المعادلة كالتالي:

القيمة السوقية المضافة = رسملة البورصة - القيمة المحاسبية للأموال الخاصة.

2-3-1 العائد الإجمالي للمساهمين Total Shareholders Return:

هو عبارة عن معدل العائد على السهم مع معدل القيمة المضافة و يعبر عنه بالنسبة المئوية إذا ما اعتبرنا أن العائد الإجمالي للمساهمين (TSR) (تقييم الأسهم + توزيعات الأرباح) كقياس لخلق القيمة ، فمن المنطقي أن العائد الإجمالي المرتفع مفضل على العائد الإجمالي المنخفض ، لكن في الحقيقة أن العائد الإجمالي لا يدل حقا أن المؤسسة نجحت أكثر من الأخرى ، فمعدل العائد المطلوب من المؤسسة أو تكلفة رأس المال يرتفع بارتفاع المخاطر¹.

كما أن الفرضية التي يقوم عليها العائد الإجمالي للمساهمين أن توزيعات الأرباح يعاد استثمار مباشرة في المؤسسة غير واقعية ، لأنه لا يمكن لكل المساهمين أن يقوموا بإعادة الاستثمار في المؤسسة وحتى يتمكنوا من ذلك ينبغي أن يقوم البعض منهم ببيع الأسهم ، فمثلا إذا كانت مؤسستين لهما نفس الرسملة في البورصة و بنفس المخاطر و كذا نفس العائد الإجمالي ، و لنفترض أن كل توزيعات الأرباح أعيد استثمار خارج هاتين المؤسستين بمعدل مساوي للتكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال ، فإذا العائد الإجمالي لهاتين المؤسستين يفوق تكلفة رأس المال ، فإن اهتمام المساهم يكون منصبا على المؤسسة

¹ Al Ehrbar, EVA, Les défis de la création de la valeur, Village mondial, Paris, 2000, , p: 92.

التي تقوم بإعادة استثمار الأرباح¹، أما إذا كانت تكلفة رأس المال أكبر من العائد الإجمالي فإن اهتمام المساهم سيكون منصبا على المؤسسة التي توزع الأرباح أكثر ، بمعنى آخر أنه إذا كان العائد الإجمالي للمؤسستين يفوق تكلفة رأس المال المستثمر ، و أن المؤسسة الأولى لا توزع الأرباح و الأخرى توزع الأرباح فإن الأولى هي التي تخلق القيمة بشكل أكثر ، و إذا كان العائد الإجمالي أقل من تكلفة رأس المال ، فإن الثانية هي التي تخلق القيمة².

و يمكن تلخيص أهم مؤشرات قياس خلق القيمة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 2-4 : أهم مؤشرات قياس خلق القيمة

مؤشرات محاسبية	مؤشرات بورصية		مؤشرات اقتصادية	مؤشرات مالية	
ROA/ROE	TRS	MVA	EVA	VAN	الرمز
مفهوم بسيط	يعكس المدى المتوسط و الطويل مردودية المساهم	يعكس القيمة الإجمالية و ليس السنوية	يأخذ بعين الاعتبار مفهوم التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال	أحسن مقياس	نقاط القوة
محاسبي و بالتالي لا يأخذ بعين الاعتبار المخاطر، محدود بنسبة واحدة و يجب مقارنته بنسب معينة لكي يصبح له معنى	يتم حسابه في فترة قصيرة جدا و يتأثر بحركية الأسواق المالية	يتأثر بحركية الأسواق المالية و يصعب تطبيقه على الشركات غير المدرجة في البورصة	محدود على سنة واحدة، و يصعب توقعه على عبر الزمن	صعوبة حسابه من طرف المحلل الخارجي	نقاط الضعف

Source: Pierre Vernimmen par Pascal Quiry et Yann Le Fur, *Finance d'entreprise*, 8^{ème} édition, Dalloz ,2010 ; p : 681.

¹ Idem.

² Félix Bogliolo, *La création de valeur*, édition d'Organisation, Paris, 2001 , p : 42.

المطلب الثالث: مؤشر الكفاءة منظور جديد لتقييم الأداء في البنوك الإسلامية

إن تقييم أداء البنك باستعمال النسب المالية يكون دون أهمية دون مقارنته مع نسب او مؤشرات أخرى لنفس البنك في فترات زمنية مختلفة ، وهنا يجب الإشارة لاحتمال تغيير الطرق المحاسبية في هذه الفترة أو تبني استراتيجيات جديدة غير موضحة في ميزانية البنك أو جدول حساب النتائج ، الذي يعتبر مصدر المعلومات اللازمة لحساب النسب ، أو مقارنته مع نسب بنوك أخرى في نفس الفترة ، إلا أن البنك الإسلامي لا يتفوق في ذلك لعدم اشهار كل المعلومات اللازمة لعملية الحساب من طرف البنوك الأخرى أو في بعض الأحيان عدم وجود بنك إسلامي منافس في السوق للقيام بعملية المقارنة ، هذا ما يضع ادارة البنك في امكانية اتخاذ قرارات مستقبلية غير محكمة لعدم الاحاطة بكافة المعلومات اللازمة ، ومن هنا كان لا بد من تبني طرق جديدة لتقييم الأداء البنكي تعالج سلبيات التحليل باستعمال النسب المالية.

يُعد استعمال مؤشرات الكفاءة من العوامل المساعدة في تقييم أداء البنوك على المدى الطويل ، وذلك لتركيزها على المحددات الداخلية للبنك كقدرتها على التحكم في تكاليف الانتاج ، أو تكاليف التوزيع ، كذلك حجم وتنظيم البنك والأسعار اللازمة وجودة الخدمات المقدمة ومدى مهارة العمال في تنفيذ المهمات.

1- أنواع الكفاءة البنكية:

توصلت الدراسات التي عالجت الكفاءة البنكية مثل أعمال Farrel سنة 1957، كذلك أعمال Leibenstein سنة 1966، دراسة Coelli et al سنة 2005، الى أنه يمكن تصنيف الكفاءة في البنوك الى كفاءة التكاليف و الكفاءة الربحية و كفاءة وفورات الحجم وأيضا كفاءة وفورات النطاق.

1-1 كفاءة التكاليف:

أو كما يطلق عليها البعض الكفاءة الانتاجية باعتبار أن البنك مؤسسة انتاجية تستخدم عناصر الانتاج كالعامل ورأس المال لإنتاج خدمات بنكية متنوعة. تقيس هذه الكفاءة التغير في تكاليف البنك بالنسبة للتكاليف المقدره لإنتاج مجموعة من المخرجات بواسطة الوحدات ذات الأداء الأفضل وتتميز بها البنوك الكفوة إداريا من خلال ممارستها رقابة على التكاليف واستخدامها لمدخلات بأسعار منخفضة ، وبكميات تتناسب مع القدر اللازم للتشغيل الأمثل للبنك ، كما أن كفاءة التكلفة يمكن أن تنتج من اعتماد إدارة البنك على تقنيات وتكنولوجيا إنتاجية تحقق تكاليف عند حدها الأدنى، وعمليا تقيس كفاءة التكلفة درجة اقتراب البنك من تكاليف أفضل ممارسة ، ويعزى

نقص الكفاءة في هذه الحالة إلى استخدام كمية أكبر من المدخلات، في ظل الأسعار السائدة لها وكمية المخرجات¹.

و تقسم كفاءة التكاليف بدورها الى كفاءة تقنية وكفاءة تخصيصية :

1-1-1 الكفاءة التقنية (الفنية) : Technical Efficiency

تقيس قدرة المصرف على استعمال مستوى معين من المدخلات لإنتاج أعظم مستوى من المخرجات أو إنتاج مستوى معين من المخرجات باستخدام أدنى مستوى من المدخلات من خلال اختيار المدخلات الأقل تكلفة. وبالتالي فإن الكفاءة الفنية تركز على قياس الانحراف بين مستوى الإنتاج المحقق والقدرة الحقيقية للإنتاج².

2-1-1 الكفاءة التخصيصية (السعرية): Allocative Efficiency

تقيس قدرة المصرف على استعمال المزيج الأمثل للمدخلات مع الأخذ بعين الاعتبار أسعار هذه المدخلات، وتتنخفض الكفاءة التخصيصية عندما تكون نسبة المدخلات المنظورة مختلفة عن نسبة المدخلات المؤدية إلى تخفيض تكلفة المدخلات، وبالتالي تسمح بقياس القدرة على تخصيص المدخلات في النشاطات الأكثر مردودية³.

3-1-1 التمثيل البياني لكفاءة التكاليف:

التوجه المدخلي للكفاءة الفنية والتخصيصية: يمثل الشكل الموالي حدود الإنتاج من وجهة الاستخدام لمجموعة من المنشآت تنتج المخرج y باستعمال مدخلي الإنتاج x_1 و x_2 تحت ظروف تقنية تتميز بثبات عوائد الحجم⁴.

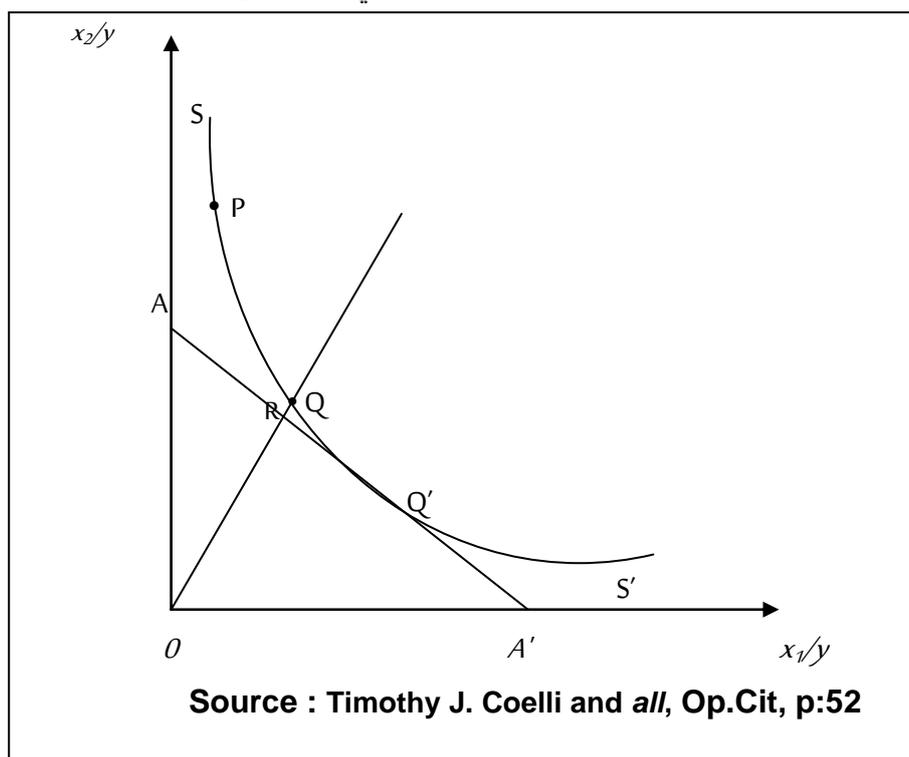
¹ عز الدين مصطفى الكور، نضال أحمد الفيومي، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، م3، ع3، الأردن، 2007، ص256.

² شوقي بورقية، مرجع سابق، ص53

³ محمد إبراهيم السقا، هل تتحول الكويت لمركز مالي إقليمي: تحليل الكفاءة الفنية وكفاءة الربحية للبنوك التجارية بدولة الكويت مقارنة ببنوك دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م22، ع2، جدة، السعودية، 2008، ص3.

⁴ Timothy. J. Coelli and all, *An Introduction to Efficiency and Productivity Analysis*, 2nd Ed, Springer Science +Business Media, New York, USA, 2005, p. 52.

الشكل رقم 1-2: الكفاءة الفنية والتخصيصية بالتوجه المدخلي للمنشأتين P و Q



تمثل الجدار SS' المكون للحدود الكفوة ، أي أعلى كفاءة لإنتاج وحدة واحدة من y أو ما يسمى بالكفاءة الكاملة ، وبالتالي تعتبر Q أحد مكونات هذا الجدار ، بينما يمثل المنحنى AA' منحنى التكلفة المتساوية لإنتاج الوحدة y ، وبالتالي فالمنشأة P تعتبر أقل كفاءة من المنشأة Q لإنتاج وحدة واحدة من y وتعتبر المسافة PQ عن مدى الانخفاض في الكفاءة الفنية ، حيث تشير إلى الكمية الواجب تخفيضها من المدخلات تناسبيا بدون تقليص الإنتاج ، ويحسب مؤشر الكفاءة الفنية للمنشأة OP بالمعادلة¹:

$$\frac{OR}{OQ} = P \text{ الكفاءة الفنية لـ}$$

ويأخذ المؤشر القيم ما بين 0 و1، حيث تدل القيمة 0 أن المنشأة تمتاز بعدم الكفاءة الفنية و القيمة 1 فتدل على أن المنشأة تمتاز بكفاءة فنية كاملة.

و يمثل المستقيم RQ في الشكل المقدار الذي يمكن تخفيض به تكلفة إنتاج الوحدة من Y بتوظيف المدخلات حسب النقطة Q بدلا عن النقطة Q ، وتعرف الكفاءة التكلفة للمنشأة حسب المعادلة:

$$\text{الكفاءة التكلفة} = \frac{OR}{OQ} \times \frac{OQ}{OP} = \frac{OR}{OP} = \text{الكفاءة التخصيصية} \times \text{الكفاءة الفنية}$$

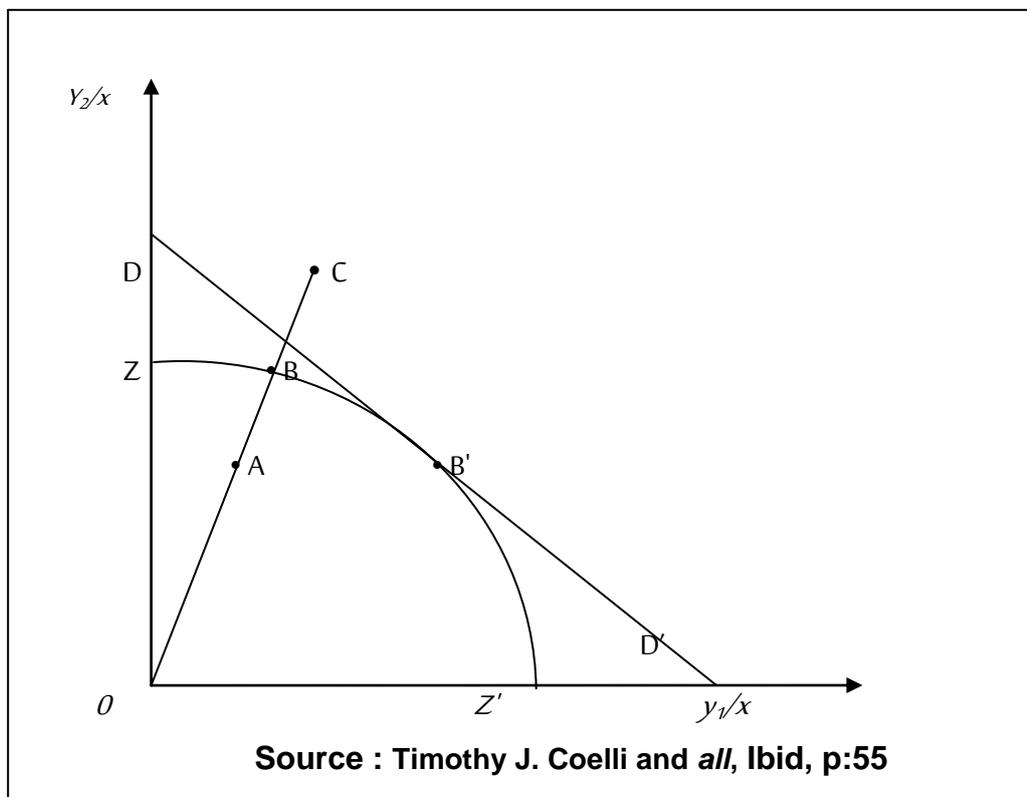
¹منصوري عبد الكريم، مرجع سابق-ص-83.

هذا مما يعني بأن الكفاءة التكلفة دائماً أكبر أو تساوي الكفاءة الفنية أو التخصصية.

ب- التمثيل البياني للكفاءة ذات التوجه المخرجي (Output Orientation):

تعرف الكفاءة من جانب المخرجات بالكمية التي يمكن بها زيادة المخرجات تناسبياً بدون المساس بالمدخلات المستعملة ، أو ما يسمى بالتوجه الإخراجي ، و يوضح الشكل التالي حدود الإنتاج من الجانب الإخراجي لمنشأتين تنتجان Y_1 و Y_2 و تستخدم مدخل الإنتاج X_1 تحت ظروف تتميز بثبات عوائد الحجم¹.

الشكل رقم 2-2: الكفاءة الفنية والتخصصية بالتوجه المخرجي



حيث ZZ' حدود الإنتاج الممكنة و DD' خط تساوي الإيرادات، و تمثل النقطة A منشأة غير كفؤة لأنه يمكن إنتاج السلعتين y_1 و y_2 إلى مستوى النقطة B بدون أي زيادة في المدخلات، و يحسب مؤشر الكفاءة للمنشأة A على الشعاع OC بالمعادلة:

$$\frac{OA}{OB} = \text{الكفاءة الفنية}$$

¹ Timothy. J. Coelli and all, Op. Cit., p. 53-54.

و يأخذ المؤشر القيم ما بين 0 و1، حيث يمثل 0 عدم الكفاءة الفنية الكاملة أما القيمة 1 فتدل على أن المنشأة تمتاز بالكفاءة الفنية الكاملة، و يمثل المستقيم DD' السعر النسبي للمخرجات و يحسب مؤشر الكفاءة التخصيصية للمنشأة التي تنتج B بدلا عن B' على الشعاع OC بالمعادلة:

$$\frac{OB}{OC} = \text{الكفاءة التخصيصية}$$

حيث المسافة BC في الشكل تمثل الزيادة في الإيرادات التي يمكن تحقيقها بتوظيف المخرجات حسب المستوى B' بدلا عن B¹، كما تعرف الكفاءة الداخلية للمنشأة حسب المعادلة²:

$$\text{الكفاءة الداخلية} = \frac{OA}{OC} = \frac{OA}{OB} \times \frac{OB}{OC} = \text{الكفاءة الفنية} \times \text{الكفاءة التخصيصية}$$

هذا مما يعني بأن الكفاءة الداخلية دائما أكبر أو تساوي الكفاءة الفنية أو التخصيصية.

2-1 كفاءة وفورات الحجم:

تعتبر وفورات الحجم من أهم عوامل زيادة الأرباح في المؤسسة المصرفية، لأن التوسع في حجم المؤسسة وعملياتها يؤدي لخفض التكاليف، وذلك بتوزيع التكاليف الثابتة على قاعدة أوسع، بإمكان المؤسسة تغيير جميع عناصر الإنتاج التي تستعملها، بمعنى أنها تستطيع زيادة طاقتها الإنتاجية، وبذلك تتغير تكاليف الإنتاج في الأجل الطويل، مما يؤدي الى زيادة حجم المؤسسة بشكل أكبر من الزيادة في عناصر الإنتاج المستخدمة، وهذا ما يسمى "مبدأ غلة الحجم أو وفورات الحجم". فهذه الزيادة تكون في استمرار إلى أن تبدأ في التناقص عند حد معين وهو الحد الذي تبلغ عنده المؤسسة الحجم الأمثل³. و تعرف وفورات الحجم بأنها: "تلك الأرباح الناتجة عن الانخفاض في تكاليف الإنتاج نتيجة الزيادة و التوسع في حجم المشروع"⁴.

بالتالي فإن وفورات الحجم ترتبط بغلة الحجم، التي تعتبر مقياس للتغير النسبي في الإنتاج إلى التغير النسبي في عناصر الإنتاج⁵:

- فإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد تكون لدينا حالة غلة الحجم متزايدة .

- إذا كانت النسبة تساوي الواحد فتكون لدينا حالة ثبات غلة الحجم.

¹ مصطفى بابكر، مؤشرات الأرقام القياسية، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، رقم 8، الكويت، ص 18.

² منصور عبد الكريم، مرجع سابق، ص 84.

³ شريفة جعدي، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، ورقلة، الجزائر، 2014، ص 31.

⁴ بن ساحة علي، بوخاري عبد الحميد، التحرير المالي و كفاءة الأداء المصرفي في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص 136.

⁵ محمد الجموعي قريشي، مرجع سابق، ص ص: 86-87.

- إذا كانت النسبة أقل من الواحد فتكون لدينا حالة تناقض غلة الحجم.

3-1 كفاءة وفورات النطاق:

تعتبر كفاءة وفورات النطاق عن استطاعة البنك على إنتاج مزيجا من المنتجات (التنوع في المنتج) بتكلفة إجمالية أقل من تكلفة أن ينتج كل منتج من المزيج على حدى، أما إذا كان لا يستطيع ذلك فنقول عنه أنه يتصف باللاكفاءة في تنوع منتجاته، و تقاس كفاءة النطاق من خلال نسبة الادخار في تكاليف نتيجة إنتاج منتجين أو أكثر معا¹.

4-1 الكفاءة (X):

طور مفهوم الكفاءة (X) من طرف الباحث لايبستاين (Leibenstein) عام 1966 من خلال الملاحظة المتمثلة في أن المؤسسات لا تستغل الموارد المتاحة بشكل أمثل ، حيث لاحظ في بعض الأحيان أن هناك مؤسسات تظهر متماثلة من حيث الموارد و التكنولوجيا و عناصر الإنتاج لكن تختلف النتائج من مؤسسة إلى أخرى من حيث الإنتاجية و رقم الأعمال²، و بالتالي فسر لايبستاين (Leibenstein) هذه الظاهرة بوجود مدخلات (X) تختلف عن العناصر التقليدية (رأس المال و العمل) و التي تعكس كفاءة المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة بشكل أفضل ، و إذا كان من الصعب ملاحظة مستوى المدخلات (X)، فمن الممكن تحديده بشكل تقريبي من خلال مفهوم الكفاءة (X) و التي تتمثل في تحديد نشاط المؤسسة من خلال حدود الكفاءة للإنتاج أو التكاليف³.

و تتمثل درجة الكفاءة (X) عند لايبستاين (Leibenstein) بالنسبة لتركيبية المدخلات ، في النسبة بين مستوى الإنتاج المحقق و أكبر مستوى إنتاج يمكن تحقيقه، و تتمثل درجة الكفاءة بالنسبة لمستوى المخرجات في النسبة بين أدنى تكلفة ممكن تحملها و التكلفة المتحملة.

¹ محمد جموعي قريشي، مرجع سابق، ص 137.

² Leibenstein.H, *Allocative efficiency versus X-efficiency*, American Economic Review, Vol. 56, 1966, p: 392-415.

³ شوقي بورقية، مرجع سابق، ص 107.

2- العوامل المؤثرة في الكفاءة البنكية:

- يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على الكفاءة البنكية الى قسمين عوامل داخلية وعوامل خارجية¹:
- 1-2 العوامل الداخلية :** وهي التي تتكون من السياسات المالية والإدارية المتبعة من قبل البنك ، والتي تعتمد على درجة المنافسة بين البنوك ، كفاءة البنك ، حجم النشاط الاقتصادي ، وهذه العوامل جميعها تتعلق بالسيولة والتركيز على العائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار وكذلك حجم الموجودات.
- 2-2 العوامل الخارجية :** وهي العوامل المتعلقة بالسياسات الخارجية المفروضة على البنوك ، ومختلف النظم والتشريعات المالية والنقدية المفروضة من قبل الحكومة والبنك المركزي تحديدا ، والمتعلقة بأسعار الفوائد وحجم الاحتياطيات النقدية المفروضة على البنوك ، والمتعلقة كذلك بحجم الائتمان الممنوح من قبل هذه البنوك ، ويمكن تقسيمها الى²:
- 1-2-2 البيئة القانونية والسياسية :** أي الظروف السياسية للبلد الذي يقيم فيه المصرف والقوانين الناظمة للعمل المصرفي في هذا البلد.
- 2-2-2 البيئة الاقتصادية :** وتشمل طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتاحة في البلد، وكذلك المناخ الاستثماري والفرص الاستثمارية المتوفرة.
- 3-2-2 البيئة الاجتماعية :** وهي العادات والتقاليد والاعتقادات التي يؤمن بها الأفراد، ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر في قرارات الأفراد الخاصة بالتعامل مع طبيعة الأنشطة المصرفية والخدمات التي تقدمها المصارف.

¹ طارق عيد الله حسين، أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني ، دراسة قياسية 1979-2004، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة مؤتة، الأردن، 2006، ص11.

² أمارة محمد عاصي، مرجع سابق، ص93.

3- عناصر الكفاءة البنكية:

- بعد التعرف على أهم أنواع الكفاءة البنكية ، ومختلف العوامل المؤثرة فيها وجب التطرق الى عناصرها الرئيسية والتي من شأنها أن تزيد من حسن أداء البنك ، وتمثل هته العناصر في¹:
- إن الالتزام بمعدل مناسب من كفاية رأس المال ، يساعد في تجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الأموال المتاحة لدى البنك التجاري ، والتي ترتبط تحديدا بالاستثمارات الأعلى ربحية ، (معايير بازل)
 - الالتزام بمعايير الإقراض المحدد من قبل السلطات النقدية ، يقود إلى التخلص مما يسمى بالقروض المتعثرة والمعدومة ، والتي تؤثر بصورة مباشرة على جودة الأصول وبالتالي على الربحية،
 - وجود الإدارة الكفؤة ينعكس بصورة مباشرة على ارتفاع معدلات الربحية ، وذلك لأن الإدارة هي العامل الأساسي بتخفيض مصاريف التشغيل ، التي تدخل في احتساب صافي الدخل للبنك التجاري.
 - إن التوليف بين العناصر السالفة الذكر بمنظومة واحدة ، يقودنا إلى النتائج الأساسية للكفاءة وهو تحقيق معدلات عالية من العائد ، والجانب الأساسي في هذا الأمر هو توجيه مصادر الأموال إلى استخدامها الأمثل بتبني مفهوم رشادة الاستغلال ، والذي ينعكس بالتالي على معدلات ربحية مرتفعة إلى جانب الحفاظ على معدلات سيولة كافية ، الأمر الذي يجعل من البنك أكثر كفاءة.
 - البحث عن مجالات جديدة لاستخدم الأموال المتاحة لدى البنك ، تحقق له أرباح أكبر وبتكلفة أقل وذلك من خلال إتباع إستراتيجية التنويع بالإستثمار ، الأمر الذي يقود إلى توزيع المخاطر المرتبطة بالإستثمار والتقليل من تأثيرها على البنك.
 - الاتجاه نحو تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة ، مع الاحتفاظ بجودة مرتفعة الأمر الذي ينعكس على تحقيق معدلات عالية من النمو في حجم الودائع ، والذي يوفر مصادر جديدة للأموال مما يساعد على تمويل استثمارات أخرى تولد أرباحا إضافية وتعزز من المركز المالي للبنك.

¹ طارق عيد الله المحيسن، أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني، دراسة قياسية 1979-2004، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة مؤتة، الأردن، 2006، ص11.